- **الجمهورية – الجمعة 11.08.2017**

• النفط يتراجع مع استمرار المخاوف من تخمة المعروض

التفاصيل:

النفط يتراجع مع استمرار المخاوف من تخمة المعروض

إنخفضت أسعار النفط الجمعة، متأثّرة باستمرار المخاوف من تخمة المعروض رغم انخفاض مخزونات الخام الأميركيّة بأكثر من المتوقّع. ويُراقب المستثمرون عن كثب تأثير التوتّرات بين الولايات المتّحدة وكوريا الشماليّة على السوق عموماً.

وبلغ خام القياس العالمي مزيج برنت 51.62 دولاراً للبرميل بانخفاض 28 سنتاً أو 0.54 في المئة عن الإغلاق السابق. وهذا هو أدنى مستوى منذ الأوّل من آب.

وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 32 سنتاً أو 0.66 في المئة إلى 48.27 دولاراً للبرميل، مسجّلاً أدنى مستوياته منذ 26 تموز.

- **اللواء – الجمعة 11.08.2017**

• "أوبك" متفائلة بارتفاع الطلب في 2018

التفاصيل:

"أوبك" متفائلة بارتفاع الطلب في 2018

توقعت أوبك ارتفاعاً في الطلب على نفطها الخام في 2018، بسبب تنامي الاستهلاك العالمي، وتباطؤ نمو إمدادات المنتجين المنافسين.

وفي تقريرها الشهري، قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" إن العالم سيحتاج إلى 32.42 مليون برميل يوميا، من نفطها في العام المقبل، بزيادة 220 ألف برميل يوميا عن التوقعات السابقة.

من جهة ثانية، اعلنت المنظمة إن إنتاجها من النفط سجل ارتفاعاً طفيفا في تموز المنصرم، بعد زيادات في إنتاج ليبيا ونيجيريا عضوي أوبك المعفيين من التخفيضات، التي تقودها أوبك، بهدف التخلص من فائض المعروض.

وذكرت أوبك في التقرير إن إنتاجها من النفط زاد 173 ألف برميل يوميا في تموز إلى 32.87 مليون برميل يوميا، بقيادة إنتاج العضوين المعفيين علاوة على السعودية أكبر مصدر للنفط.

وتعني الأرقام أن نسبة التزام أوبك بتعهدها بخفض الإنتاج بلغت 86 في المئة، انخفاضا من 96 في المئة في التقديرات الأولية لشهر حزيران، لكن معدل الامتثال يظل مرتفعا وفقا لمعايير أوبك.

- **الشرق الاوسط – الجمعة 11.08.2017**
  - » أوبك» متفائلة بالطلب على النفط في 2018
  - السعودية والعراق يؤكدان التزامهما خفض إنتاج النفط... واستثمارات متنوعة تنتظر رجال الأعمال
  - »أوبك»: المخزونات النفطية بالدول الصناعية زادت في يونيو قالت إن العالم يحتاج 42.32 مليون برميل يومياً في 2018
  - تحالف تركي ـ روسي ـ إيراني لتطوير حقول الغاز الإيرانية الانتهاء قريباً من وضع خريطة جيوكيميائية لتركيا
  - »أوبك» تدعو العراق والإمارات إلى فيينا هذا الشهر الفالح ناقش مع اللعيبي جهود استقرار السوق... والفرص الاستثمارية للبلدين
  - »روسنفت» تتمسك رغم الأزمة بالتعاون مع شركة النفط الفنزويلية

التفاصيل:

»أوبك» متفائلة بالطلب على النفط في 2018

رفعت «أوبك» توقعاتها للطلب على نفطها الخام في 2018 ،بسبب تنامي الاستهلاك العالمي وتباطؤ نمو إمدادات المنتجين المنافسين؛ لكن قفزة جديدة شهدها إنتاج المنظمة تشير إلى أن السوق ستظل تشهد فائضا في المعروض، رغم جهود كبح الإنتاج .وفي تقريرها الشهري الصادر اليوم (الخميس)، قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، إن العالم سيحتاج إلى 42.32 مليون برميل يوميا من نفطها في العام المقبل، بزيادة 220 ألف برميل يوميا عن التوقعات السابقة . وأبدت «أوبك» أيضا تفاؤلها بالنمو الاقتصادي في 2018 ،وتقول إن مخزونات النفط في الاقتصادات المتقدمة انخفضت في يونيو (حزيران)، وإنها ستنخفض أكثر في الولايات المتحدة، في مؤشر على أن جهود خفض الإنتاج التي تقودها «أوبك» تؤتي ثمارها .وقالت «أوبك» في التقرير: «في ظل الزخم المتواصل للنمو، وتوقع استمرار النشاط في النصف الثاني من 2017 ،لا يزال هناك مجال للصعود. من المرجح أن تشهد مخزونات الخام الأميركية مزيدا من الانخفاض، في ضوء المعدلات القياسية لتشغيل المصافي الأميركية». لكن المنظمة التي تضم 14 دولة منتجة، قالت أيضا إن إنتاجها من النفط في يوليو (تموز) جاء أعلى من الطلب المتوقع، بقيادة زيادات في إنتاج ليبيا ونيجيريا، عضوي «أوبك» المعفيين من التخفيضات التي تقودها «أوبك» بهدف التخلص من فائض المعروض.

السعودية والعراق يؤكدان التزامهما خفض إنتاج النفط... واستثمارات متنوعة تنتظر رجال الأعمال

اللعيبي: الأمير محمد بن سلمان حريص على الوقوف إلى جانب بغداد في المجالات كافة
أكدت السعودية والعراق أمس التزامهما بخفض إنتاجهما من النفط، ضمن اتفاق «أوبك» مع كبار الدول المنتجة من غير الأعضاء فيها، وذلك بهدف كبح تخمة المعروض العالمي من الخام مقابل الطلب، فيما شددت العراق على أنه لا يوجد أي خلاف مع أطروحات السعودية حول تقليص إنتاجه من النفط .وقال المهندس خالد الفالح، وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي، لـ«الشرق الأوسط»، إن احتمالية استمرار خفض الإنتاج مطروحة، ولم يغلق الباب على تمديد خفض الإنتاج، إذا كان هناك حاجة للأسواق لأي إجراء إضافي سواء بتمديد أو تغيير مستويات الإنتاج فستدرس في حينها ويجري الاتفاق من خلال 24 دولة .وشدد الفالح على أن السعودية لن تتخذ إجراءات أحادية؛ ولكن من خلال التوافق بين الدول كافة لاتخاذ الإجراء المناسب في حينه،

«ومن السابق لأوانه أن نتنبأ بما سيتم بعد الربع الأول من العام المقبل .«وعن تقليص صادرات المملكة إلى 6.6 مليون برميل يوميا وتأثيرها على البلاد، قال: «عملية الاستثمار في قطاع النفط في السعودية، لن تتأثر إطلاقا بهذا الاتفاق المؤقت، فالطاقة الإنتاجية للسعودية ما زالت 12 مليون برميل، ونستثمر في المحافظة على هذه الطاقة الإنتاجية، كما أن أرامكو تستمر حسب خطة استراتيجية بعيدة المدى، للاستثمار في احتياطاتها وفي الاستكشاف وتقدير الاحتياطي الكامل في باطن الأرض في السعودية .«وأوضح أن ما يحدث في الوقت الراهن من تحكم الإنتاج والصادرات تعد أموراً قصيرة المدى مرت السعودية بها على مدى عشرات السنين، من تذبذب في الإنتاج والصادرات، ولكن الاستثمار الاستراتيجي في السعودية في قطاع البترول لا يتأثر بالمتغيرات الوقتية في السوق، لافتا إلى أن «الصادرات انخفضت نسبة وتناسباً مع سقف الإنتاج ونحن ملتزمون بهذا السقف، ونفترض أن الدول الأخرى ستكون ملتزمة بالنسب ذاتها كما جرى الاتفاق، وهو ما أكده وزير النفط العراقي بالتزامهم الكامل، ومصداقيتهم عالية لدينا، والأرقام التي تحدثوا عنها سيتم التحقق منها من خلال الوكالات المستقلة التي ترصد الإنتاج والصادرات .«وعن تأثير خفض السعودية عملاءها، قال الفالح: «هناك فائض في المخزون بدأ ينخفض تدريجياً، وأعتقد أن عملاء شركة أرامكو في الأسواق كافة لديهم الفرص في تعويض أي نقص بإمدادات أرامكو لهم، عن طريق السحب من المخزونات القريبة من الأسواق بشكل عام»، موضحاً أنه «لا توجد الآن شركة في مجال التكرير تحتاج إلبترول، وقادرة على الحصول إما من المنتجين مباشرة أو عن طريق السحب من المخزون، وتجار البترول، وهذا الإجراء شاهدناه بشكل ملموس منذ بدأت أوبك في تطبيق الاتفاق، فأثر خفض الإنتاج بدأ يؤتي ثماره من خلال الانخفاض الملموس في المخزونات، وما زالت هناك فرص لخفض المخزون في الأشهر المقبلة .«وحول التزام العراق، أكد الفالح أنه اطمأن لما سمعه من وزير النفط العراقي من صرامة الحكومة ووزارة النفط العراقية في تطبيق هذا الاتفاق، وأن مستوى الصادرات العراقية في الأشهر الأخيرة انخفض بكميات ملموسة ويمكن قياسها بما كان عليه في الربع الرابع من العام الماضي، وأن التزام العراق سيكون مائة في المائة .وتطرق إلى أن الاتفاق الذي جرى تأكيده في «فيينا» بدخول 10 دول من خارج المنظمة هو اتفاق تاريخي، وهذا سيكون مسارا جديدا للمحافظة على التوازن في السنوات المقبلة، و«استمرار مثل هذه المنظومة يتطلب أن يكون الجميع مقتنعاً بوجود العدل بين كل الأطراف، وإن كان من تشكيك بالتزام أي دولة فسيكون بداية لانفلات هذا التحالف .والسعودية كانت وما زالت حريصة على إزالة أي شكوك، والعراق سيتمكن من رفع احتياطاته وسيكون له استمرارية في إنتاج البترول على مدى عقود .«وأكد الفالح، أن السعودية ملتزمة بدورها القيادي، وترحب بالدور العراقي في إعادة التوازن للأسواق وخفض المخزونات، موضحاً أن البيانات الصادرة ومنها الأميركية تترجم نجاح العمل المشترك بين الدول المنتجة لخفض المخزون إلى مستوى الطبيعي والعودة بالأسواق إلى الاستقرار، الذي يصب في مصلحة الدول المنتجة الكبرى مثل السعودية والعراق. وعلى المدى المتوسط والبعيد سيكون في مصلحة الدول المستهلكة، لأنه يشجع دورة الاستثمار في قطاع الإنتاج للعودة، وبالتالي لا يكون نقص وشح في الإمدادات بسبب انخفاض الاستثمار . وعن لقاء الوزيرين مع الأمير محمد بن سلمان نائب خادم الحرمين الشريفين، قال الفالح: «التقينا أول من أمس بالأمير محمد بن سلمان، الذي أكد لنا جميعا أن القيادة في المملكة أحرص ما تكون على تنفيذ ما أطلق من مبادرات ونيات خلال اللقاءات التي جرت بين قيادتي البلدين، وكان التوجه واضحاً بأن يكون هناك خطوات تنفيذية وسريعة لفتح مجالات التعاون، سواء من خلال فتح المنافذ، وإمداد العراق بكل ما يحتاج إليه من مواد وصادرات ومواد مصنعة من السعودية، وإزالة أي عوائق وحواجز بين التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات السعودية في العراق على المستويات كافة من شركات القطاع الخاص، أو شركات مملوكة للدولة. وسنرى خلال أسابيع عدة تنفيذ هذه التوجيهات من قيادة السعودية على أرض الواقع التي كان أولها فتح منفذ جدية عرعر .«وفيما يتعلق بالاستثمارات السعودية في العراق، ذكر الفالح أن الخطوة الأولى وصول المنتج والصادرات السعودية إلى القطاعات الاستهلاكية المختلفة بصورة مباشرة وسريعة، وللأسف المنتجات السعودية المطلوبة والمرغوبة في العراق تمر حالياً عن طريق دول أخرى، وتصدر عن طريق هذه

الدول، وهناك هامش مناولة وربح إضافي للتجار من الدول الأخرى، وهذا يفقد بعض التنافسية ويضعف حصة الصادرات السعودية في الأسواق العراقية، وفي الوقت ذاته يحرم المستهلك العراقي والشركات العراقية التي تحتاج إلى المنتجات السعودية عالية الجودة من الحصول عليها بكميات وأسعار منافسة .وأضاف أن السعودية تعمل لحصول السوق والمستهلك العراقي على ما يحتاج إليه من بضائع ومنتجات سعودية، بأسرع وقت وأقل تكلفة وجرى الاتفاق على خطوات تنفيذية للتعجيل بذلك عن طريق فتح المنافذ وعن طريق تسهيلات من الطرفين للجمارك والتمويل وغير ذلك، وسيتبع ذلك فتح مكاتب لكثير من الشركات السعودية في السوق العراقية ومشاركة القطاع الخاص السعودي والشركات السعودية في معارض تجارية للترويج والحصول على عقود شراء في السوق العراقية، يلي ذلك تقييم الفرص الاستثمارية وهناك مشروعات كثيرة طرحت كمشروعات جديدة وبعض المصانع القائمة لتملكها وإعادة طرحها .وأشار الفالح إلى أن حجم الاستثمارات المتوقعة في الوقت الحالي محدود جداً، وما نطمح له خلال سنوات أن يصل إلى عشرات المليارات من الدولارات، فمشروعات البتروكيماويات والغاز إن تمت فهي بالمليارات، وإن أتيحت الفرصة لشركة معادن لاستغلال الفوسفات فستكون مشروعات كبرى، وهناك أيضا احتياطيات معادن كبيرة م أو تستكشف، إضافة للاستثمار في القطاع الزراعي، لافتا إلى أن قطاعات أرامكو، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، وشركة سابك، ستكون جاهزة للدخول في العراق، لم تقيّ في شراكات مع العراق سواء كان ذلك بتوفير الإمدادات من المنتجات البترولية، أو الكيماوية، أو الأسمدة، أو المنتجات المعدنية التي تصنع في السعودية مثل «الحديد، والألمنيوم» وهذا على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والبعيد فهناك الدخول في استثمارات مباشرة كبرى في السوق الواعدة في العراق بشراكة سواء مع شركات مملوكة للحكومة العراقية، أو شركات القطاع الخاص، وحتى الشركات الدولية ترغب في العمل في العراق ويمكن للشركات السعودية أن تسهم في تخفيف مخاطر الاستثمار ورفع جدوى هذه الاستثمارات .وعن الشركات التي يمكن أن تستثمر في العراق، قال الفالح، إن سابك ومعادن والشركات الزراعية الكبرى في السعودية وأرامكو قد يكون لها فرص في مجال تجميع الغاز، وتحويله إلى منتجات بتروكيماوية، ولكن هذه بحاجة إلى بحث، كذلك شركات الخدمات البترولية وشركات الحفر وشركات مسح السيزمي، ستكون منافسة في العراق، إضافة إلى شركة طاقة التي توفر خدمات متقدمة وراقية جدا، وبأسعار تنافسية .وشدد الوزير السعودي، على أن القطاع الخاص المحلي مهتم بالدخول بقوة للسوق العراقي، وأن يوفر للمواطنين فرصا للحصول على أفضل البضائع بجودة عالية وأسعار منافسة، وعلى المدى المتوسط فتح استثمارات يكون فيها فرص عمل للمواطنين في العراق، وجميع ذلك يصب في مصلحة البلدين ومصلحة الشعوب العربية وعودة الاستقرار للوطن العربي .إلى ذلك، أكد المهندس جبار اللعيبي وزير النفط العراقي، أن العراق ملتزم بسياسة «أوبك» كما أن حكومة بلاده ملتزمة بالتعاون مع السعودية، ولا يوجد مجال للاختلاف . وتابع: «نحن في توافق واتفاق مع طروحات السعودية، وإن كان هناك بعض الفروقات أو الخلافات من الجانب العراقي»، موضحاً أنه يتأكد يوميا من أرقام التصدير، التي تتماشى مع منظمة «أوبك»، وأن العراق مستعد لمعالجة أي خلافات بشكل جذري وفوري، وهذا يعطي إشارة إلى أن العراق ملتزم التزاما كليا بقرار «أوبك» ولا يختلف مع السعودية أو أي دولة أخرى في هذا الشأن .وأضاف أن الصادرات من إقليم كردستان ليس لدى العراق معلومات واضحة عنها، فهناك عدم دقة في الأرقام التي تعكس إنتاج وصادرات الإقليم، لكن في الجنوب الأرقام واضحة. وقال: «العراق بدأ التخفيض في شهر يناير (كانون الثاني)، وبدأ بنحو 75 ألف برميل. فكان هناك فروقات أكثر من 80 ألف برميل، ثم بدأنا في فبراير (شباط) بتقليص هذه الفجوة إلى أن وصلنا 90 في المائة من الحصة المحددة لتخفيض صادرات الجنوب، وهذه الأرقام تتطابق مع توجه الحكومة، قد يكون هناك فرق بين 60 - 70ألف برميل بسبب المنطقة الشمالية»، مؤكداً أن العراق ملتزم بتخفيض 210 ألف برميل يوميا ولا يوجد مجال للشك أو الجدل فيه .وتطرق اللعيبي إلى أن وزارته تغلبت على الفروقات، بحكم ما تمتلكه الحكومة من حصة في إنتاج نفط كركوك التي تساوي نحو 60 ألف برميل في اليوم، وجرى توجيه أحد المصافي في أربيل، ونحن الآن بعد هذه الإجراءات في مستوى

190 ألف برميل يوميا، وما تبقى سنعمل على معالجته. وعن زيارته للسعودية، قال الوزير العراقي، إنها »ناجحة بكل المقاييس، إذ التقينا الأمير محمد بن سلمان نائب خادم الحرمين الشريفين، وكان لقاء مثمرا ومتميزا ولمسنا حرص الأمير محمد بن سلمان، الكبير للوقوف بجانب العراق في المجالات كافة، التي لا تقتصر على النفط، لتشمل المجالات الاقتصادية بشتى أنواعها، ونقلت للأمير محمد بن سلمان، تحيات رئيس الوزراء العراقي الدكتور حيدر العبادي، لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز .«وذكر أن من ضمن نتائج لقائه مع المسؤولين السعوديين، التعاون في مجالات استثمار وصناعة الغاز، وصناعة البتروكمياويات، والتبادل التجاري بين البلدين، موضحا أن مجالات الاستثمار في العراق تشمل كثيرا من القطاعات منها النفط، والزراعة، والصناعة، لافتاً إلى أنه طلب من الجانب السعودي التعاون في مجال التجارة وأن يوجد ممثلون من السعودية، في بغداد، أو البصرة لتنشيط مجالات التجارة وتبادل الزيارات بين رجال الأعمال العراقيين ونظرائهم السعوديين.

»أوبك»: المخزونات النفطية بالدول الصناعية زادت في يونيو قالت إن العالم يحتاج 42.32 مليون برميل يومياً في 2018

أوضحت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أن المخزونات التجارية للنفط في الدول الصناعية أظهرت زيادة في يونيو (حزيران) الماضي مقارنة بشهر مايو (أيار)، في الوقت الذي لا تزال فيه المنظمة تتوقع زيادة في الطلب على نفطها .وفي تقريرها الشهري الصادر أمس الخميس، الذي اطلعت عليه «الشرق الأوسط»، قالت «أوبك» إن المخزونات التجارية في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كانت في مستوى 033.3 مليون برميل في يونيو، وهو ما يعني أنها فوق متوسط الخمس سنوات بنحو 252 مليون برميل .وبالعودة إلى تقرير الشهر الماضي، فقد أظهر أن المخزونات التجارية للدول الصناعية كانت عند مستوى 015.3 مليون برميل في مايو، بزيادة قدرها 234 مليون برميل فوق متوسط الخمس سنوات .وزاد عدد الأيام التي يغطيها المخزون التجاري للدول الصناعية في يونيو بحسب تقرير الأمس بنحو 1.4 يوم عن متوسط الخمس سنوات، إذ يمكن للمخزونات التجارية الحالية من النفط أن تغطي 8.63 يوم تقريباً من الطلب في الدول الصناعية .وتأتي هذه الأرقام معاكسة لجهود «أوبك» لخفض المخزونات التجارية من النفط في العالم من خلال الاتفاق العالمي للنفط الذي أجرته مع الدول من خارجها، والذي يهدف إلى إرجاع المخزونات إلى مستوى متوسط الخمس سنوات .وتخفض «أوبك» وروسيا ومنتجون آخرون الإنتاج بنحو 8.1 مليون برميل يوميا حتى مارس (آذار) 2018 للتخلص من تخمة المخزونات ولدعم الأسعار. وتسعى السعودية حاليا إلى رفع مستوى التزام الدول الأعضاء في الاتفاق إلى نسبة 100 في المائة حتى تتحقق أهداف الاتفاق .وأجرت السعودية والعراق مباحثات هذا الأسبوع من أجل تعزيز الاتفاق. وقال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح أمس إن المباحثات مع وزير النفط العراقي جبار اللعيبي أكدت على ضرورة تعزيز مستوى الالتزام بالاتفاق الذي تقوده «أوبك» لتقليص إمدادات الخام. موضحا في بيان أن المباحثات «خرجت باتفاق في الرؤى بين البلدين يرمي إلى ضمان استقرار أسواق النفط العالمية وتعزيز المكاسب التي تحققت فيها في الفترة الأخيرة... وأكدت على ضرورة تكثيف المساعي لحث جميع الأطراف على تعزيز التزامهماتفاقية خفض الإنتاج، للمحافظة على توازن أسواق الطاقة العالمية .«وقال الفالح، وهو وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، إن العلاقات الاقتصادية بين البلدين ستشهد «نشاطا أكثر وتعاونا أكبر في مجال التبادل التجاري بين المملكة والعراق، وكذلك في مجال فتح الاستثمارات المشتركة للشركات ولرجال الأعمال بين البلدين .«وقالت «أوبك» في تقريرها الشهري إن العالم سيحتاج إلى 42.32 مليون برميل يوميا من نفطها في العام المقبل، بزيادة 220 ألف برميل يوميا عن التوقعات السابقة .ورفعت «أوبك» توقعاتها للطلب على نفطها الخام في 2018 بسبب تنامي الاستهلاك العالمي وتباطؤ نمو إمدادات المنتجين المنافسين، لكن قفزة جديدة شهدها إنتاج

المنظمة تشير إلى أن السوق ستظل تشهد فائضا في المعروض رغم جهود كبح الإنتاج .وأبدت «أوبك» أيضا تفاؤلها بالنمو الاقتصادي في 2018 ،وتقول إن مخزونات النفط في الاقتصادات المتقدمة انخفضت في يونيو، وإنها ستنخفض أكثر في الولايات المتحدة، في مؤشر على أن جهود خفض الإنتاج التي تقوده «أوبك» تؤتى ثمارها. وأوضحت أنه «في ظل الزخم المتواصل للنمو وتوقع استمرار النشاط في النصف الثاني من . 2017لا يزال هناك مجال للصعود»، وأنه «من المرجح أن تشهد مخزونات الخام الأميركية مزيدا من الانخفاض، في ضوء المعدلات القياسية لتشغيل المصافي الأميركية .«لكن المنظمة التي تضم 14 دولة منتجة، قالت أيضا إن إنتاجها من النفط في يوليو (تموز) جاء أعلى من الطلب المتوقع، بقيادة زيادات في إنتاج ليبيا ونيجيريا عضوي «أوبك « المعفيين من التخفيضات التي تقودها المنظمة بهدف التخلص من فائض المعروض .وقالت «أوبك» في التقرير إن إنتاجها من النفط زاد 173 ألف برميل يوميا في يوليو إلى 87.32 مليون برميل يوميا بقيادة إنتاج العضوين المعفيين، علاوة على السعودية أكبر مصدر للنفط. إلا أن السعودية أبلغت «أوبك» عقب نشر التقرير أنها أنتجت 01.10 مليون برميل يومياً في يوليو، بانخفاض قدره 60 ألف برميل عن يونيو .وتعني الأرقام أن نسبة التزام «أوبك» بتعهدها بخفض الإنتاج بلغت 86 في المائة، وفقا لحسابات «رويترز»، انخفاضا من 96 في المائة في التقديرات الأولية لشهر يونيو، لكن معدل الامتثال يظل مرتفعاً وفقا لمعايير «أوبك .«تخفض «أوبك» وروسيا ومنتجون آخرون الإنتاج للتخلص من تخمة المخزونات ولدعم الأسعار (رويترز)

تحالف تركي ـ روسي ـ إيراني لتطوير حقول الغاز الإيرانية الانتهاء قريباً من وضع خريطة جيوكيميائية لتركيا

وصلت شركات تركية وروسية وإيرانية إلي اتفاقية لتطوير حقول النفط والغاز في إيران وخارجها. وقالت مصادر في قطاع الطاقة في تركيا أمس الخميس إن الاتفاقية التي وقعت في موسكو أول من أمس بين شركات «يونيت إنترناشيونال للطاقة» التركية، و«زاروبج نفط» الروسية، و«غدير» الإيرانية للتنقيب والإنتاج، تتعلق بالاستثمار المشترك في مشاريع تطوير النفط والغاز في إيران أو على الصعيد الدولي، وتم توقيعها بحضور كبار مسؤولي هذه الشركات ومسؤولين بالحكومة الروسية، وستتولى شركة »غدير» الإيرانية قيادة الشراكة الثلاثية في حين تتساوى الحصص الاستثمارية بين الشركات الثلاث .وتهدف الاتفاقية إلى توفير إمكانية الاستثمار المشترك لأنشطة تطوير حقول النفط والغاز داخل إيران وخارجها باقتراح أي من الأعضاء، فضلا عن الاتفاق على التعاون المشترك في جميع الأنشطة الفنية والاقتصادية لإنجاز تلك المشاريع ومتابعة تشكيل الفرق الفنية واقتصادية .وتمتلك شركة «يونيت إنترناشيونال للطاقة» التركية وتطور أصول توليد الطاقة في تركيا وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط، كما تشارك في مشاريع هندسة ومشتريات وبناء محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية والغاز الطبيعي والرياح والكتلة الحيوية .في سياق موازٍ، قال وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي برات البيرق، إن وزارته على وشك إتمام مشروع وضع خريطة جيوكيميائية لتركيا، لتحديد مناطق انتشار خامات المعادن على امتداد جغرافيا البلاد .وذكر البيرق في مقابلة تلفزيونية أمس أن اختصاصيين جمعوا أكثر من 50 ألف عينة من التربة، من مختلف أنحاء البلاد في إطار الأنشطة الجارية من أجل إتمام وضع الخريطة الجيوكيميائية، لافتا إلى أن «النتائج كانت جيدة جدا، وتم اكتشاف احتياطات كبيرة من المعادن». وأشار البيرق إلى أن الهدف من وضع خريطة جيوكيميائية لتركيا، هو استخراج بيانات دقيقة ومحددة لاحتياطات البلاد من المعادن، وتحديد أماكن تموضع تلك الاحتياطات، وكمياتها، ونوعيتها، وجودتها .ولفت إلى أن بلاده ستبدأ في الربع الأخير من العام الجاري ممارسة أنشطة التنقيب (النفط والغاز) بإمكاناتها المحلية الخاصة، وأنها تواصل أعمال التنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط في البحرين المتوسط والأسود. وذكر البيرق أن التقارير الدولية تفيد بأن الغاز الطبيعي سيصبح أهم مصدر للطاقة في

السنوات المائة المقبلة، كما كان الفحم الحجريفي القرن التاسع عشر والنفط في القرن العشرين. وأنه في ظل هذه الأجواء، فإن تركيا تضيف في حسبانها أهمية الغاز المسال كمصدر مهم من مصادر الطاقة إلى جانب المصادر الأخرى. ولفت إلى أن تركيا ستمتلك ثلاثة مفاعلات نووية بحلول 2030 ،مع تشغيل أولها «محطة أككويو» في ولاية مرسين جنوب البلاد عام 2023 . ووقعت تركيا وروسيا في ديسمبر (كانون الأول) 2010 اتفاقا للتعاون حول إنشاء وتشغيل محطة أككويو للطاقة النووية بتكلفة 22 مليار دولار بهدف تعزيز أمن الطاقة في تركيا. وتتولى شركة «روس آتوم» الروسية للطاقة النووية إنشاءها .في السياق، أكد وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي، أن بلاده أصبحت مركزا للتجارة في المنطقة وقوة إقليمية تلعب دورا مهما في تأسيس أمن الطاقة. وقال في كلمة أمام معرض «أكسبو آستانة 2017 «في العاصمة الكازاخية أستانة، أمس، إن تركيا تعد مركزا لتوزيع الطاقة للعالم، معرباً عن ثقة بلاده بإمكانية تحقيق استدامة الطاقة عبر استراتيجية الربح المتبادل .وقال الوزير التركي إن بلاده أصبحت أحد المراكز العالمية المهمة في مجال التجارة والاستثمار، بفضل التطور الذي حققته خلال الأعوام الـ15 الأخيرة، لافتاً إلى أن دورها العالمي على الصعيد الاقتصادي سيزداد تدريجيا.

»أوبك» تدعو العراق والإمارات إلى فيينا هذا الشهر الفالح ناقش مع اللعيبي جهود استقرار السوق... والفرص الاستثمارية للبلدين

علمت «الشرق الأوسط» من مصادر مطلعة، أن الأمانة العامة لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) قدمت دعوات إلى أربع دول في «أوبك» وخارجها لحضور اجتماع فني سيتم عقده في فيينا هذا الشهر، من أجل متابعة مدى التزام الدول باتفاق تخفيض الإنتاج العالمي .وقالت المصادر، إن الدعوة قدمت إلى العراق والإمارات العربية المتحدة من «أوبك»، وإلى كازاخستان وماليزيا من الدول خارج المنظمة. وستحضر هذه الدول في حالة موافقتها إلى اجتماع اللجنة الفنية والذي سينعقد في يوم 21 أغسطس الجاري .وحضرت هذه الدول الأربع يومي الاثنين والثلاثاء من الأسبوع الجاري اجتماعا في العاصمة الإماراتية أبوظبي مع ممثلي اللجنة الفنية، من أجل بحث الأسباب وراء انخفاض الأرقام لمدى التزام هذه الدول باتفاق أوبك والمنتجين خارجها. وسيتم مناقشة نتائج اجتماع أبوظبي بصورة رسمية في اجتماع فيينا، بحسب بيان صادر من المنظمة يوم 8 أغسطس (آب) . وتخفض أوبك وروسيا ومنتجون آخرون الإنتاج بنحو 8.1 مليون برميل يوميا حتى مارس (آذار) 2018 للتخلص من تخمة الإمدادات ودعم الأسعار .وتعد هذه الخطوة ضمن الجهود التي يبذلها وزراء أوبك وأعضاء اللجنة الوزارية لمراقبة الإنتاج والتي تترأسها الكويت بالشراكة مع روسيا، من أجل تحسين التزام الدول التي لم تصل نسبة تخفيضها إلى 100 في المائة كما في الاتفاق .وقال وزير الطاقة السعودي، خالد الفالح، أمس الأربعاء، إنه ناقش الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط مع وزير النفط العراقي جبار اللعيبي خلال اجتماع بينهما في السعودية .ونشر الفالح صورة له على «تويتر» وهو يستقبل وزير النفط العراقي، وقال إنهما ناقشا «أهمية توحيد جهود الدول لاستقرار الأسواق». وكانت وزارة النفط العراقية قالت يوم الثلاثاء إن اللعيبي غادر البلاد متجها إلى السعودية لمناقشة تطورات سوق النفط وجهود «أوبك» الرامية لتحقيق الاستقرار في السوق. وقالت وزارة الطاقة السعودية فيما بعد في بيان إن الاجتماع ناقش كثيرا من الأمور، بما فيها الفرص الاستثمارية المتاحة بين البلدين. وأظهرت الصور التي بثها الفالح على »تويتر» أن الاجتماع كان بحضور العديد من نواب الرئيس في «أرامكو .« وعلمت «الشرق الأوسط» من مصادر أن بعض الدول التي حضرت اجتماع أبوظبي أبدت استياءها من عدم دقة المصادر الثانوية التي تستخدمها «أوبك» من أجل قياس مدى التزامهم باتفاقية تخفيض الإنتاج .وأوضحت المصادر أن ممثلين للعراق والإمارات أبدوا انزعاجهم من الأرقام التي تقدمها المصادر الثانوية للجنة الفنية المسؤولة عن مراقبة الإنتاج، في الوقت الذي تظهر فيه أرقامهم الرسمية أن مستوى التزامهم يتماشي مع الاتفاق الذي تم عقده بين «أوبك» والدول

خارجها من أجل تخفيض الإنتاج .وحول ما يتعلق بكازاخستان وماليزيا، فهما لا تخضعان لمراقبة المصادر الثانوية، ولهذا من الصعب تحديد إنتاجهما، إلا أن الدولتين أبدتا رغبة كبيرة في تحسين التزامهما دعما لاتفاق «أوبك .«وعقب انتهاء الاجتماع أول من أمس، الذي استمر على مدى يومين لمناقشة سبل تعزيز مستوى الالتزام باتفاق لخفض إنتاج النفط، أصدرت «أوبك» بيانا قالت فيه إن الدول التي حضرت الاجتماع أبدت استعدادها الكامل لدعم اتفاق خفض الإنتاج .وعقد ممثلو اللجنة الفنية، برئاسة روسيا والكويت وحضور السعودية بجانب مسؤولين من مقر «أوبك» في فيينا، اجتماعات منفردة في أبوظبي مع مسؤولين من العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة وكازاخستان وماليزيا .وتغيب باقي أعضاء اللجنة عن الاجتماع وهم الجزائر وفنزويلا وعمان، لأنهم فوضوا الكويت وروسيا بالتشاور مع الدول الأربع بالنيابة عنهم .وأظهر العراق والإمارات، وهما منتجان كبيران في «أوبك»، التزاما منخفضا نسبيا بالاتفاق الذي يستند إلى بيانات تستخدمها «أوبك» لمراقبة إمداداتها. وعززت كازاخستان وماليزيا غير الأعضاء في «أوبك» إنتاجهما في الأشهر القليلة الماضية بحسب وكالة الطاقة الدولية .قد في روسيا الشهر الماضي التزامهما بالاتفاق، لكنهما لم يقدما خطة ملموسة بشأن كيفية وقالت مصادر إن العراق والإمارات العضوين في «أوبك» أكدا خلال اجتماع عُ الوفاء بأهدافهما للإنتاج .وتقول العراق والإمارات إن تقييم إنتاجهما من قبل مصادر ثانوية، وهي أرقام صادرة عن وكالات حكومية ومستشارين ووسائل إعلام متخصصة في القطاع تستخدمها »أوبك» لمراقبة إنتاجها، والذي تم قبل أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في يناير (كانون الثاني) كان منخفضا .ويقول البلدان إنهما نتيجة لهذا أمامهما مهمة عسيرة تتمثل في تنفيذ خفض أكبر لكي تحققا التزاما كاملا.

»روسنفت» تتمسك رغم الأزمة بالتعاون مع شركة النفط الفنزويلية

قدمت شركة «روسنفت» الحكومية الروسية نحو 6 مليارات دولار أميركي كدفعات مقدما لشركة النفط الحكومية الفنزويلية PDVSA) ،)وينتظر أن يقوم الجانب الفنزويلي بتسديد ذلك المبلغ حتى نهاية عام 2019 .وكان ألكسندر كراستيلوفسكي، نائب رئيس «روسنفت» ومستشاره لشؤون التخطيط وإدارة الفعالية، والتطوير والاستثمارات في التنقيب، قد كشف في تصريحات مؤخرا، أن الشركة الروسية دفعت 7.5 مليار دولار مقدما للشركة الفنزويلية، ومقابل استخدام هذه الموارد المالية ستقوم الشركة الفنزويلية بدفع أرباح للجانب الروسي قيمتها 245 مليون دولار أميركي. وبهذا تصل قيمة إجمالي ما يتوجب على كاراكاس تسديده لشركة النفط الروسية العملاقة نحو 6 مليارات دولار .وأكد كراستيلوفسكي أن تسديد تلك المبالغ يجري وفق الجدول الزمني المتفق عليه، والذي بدأ العمل به منذ عام 2016 .وأوضح أن «المبلغ الذي تم تسديده من القيمة الأساسية للدفعات بلغ 743 مليون دولار. وننتظر أن يتم التسديد النهائي على شكل صادرات نفطية وصادرات منتجات نفطية من فنزويلا». وكشفت «روسنفت» عن عقدين لشراء النفط من فنزويلا، الأول تم توقيعه عام 2014 ،وبموجبه تشتري الشركة الروسية 6.1 مليون طن نفط، و5.7 مليون طن منتجات نفطية، خلال فترة خمس سنوات، وتم تسديد ملياري دولار مقدما عن ذلك العقد. وفي خريف عام 2014 كشفت «روسنفت» عن توقيع عقد آخر مع الشركة الفنزويلية، لشراء 6.1 مليون طن من النفط، و9 ملايين طن منتجات نفطية، خلال خمس سنوات، إلا أن الشركة الروسية لم تكشف عن قيمة المبالغ التي تم دفعها مقدما عن هذا العقد .وفي إطار التعاون والعمل المشترك بين «روسنفت» وشركة النفط الحكومية الفنزويلية PDVSA) ،)وقع الجانبان صيف عام 2015 اتفاقية حول «الشروط الرئيسية لتصدير النفط الروسي من ماركة أورالس إلى فنزويلا»، دون أن يكشفا عن مدة الاتفاق والكميات التي سيتم تصديرها بموجبه. وبعد عام تم توقيع اتفاق آخر لكن حول التصدير العكسي، أي من النفط الفنزويلي للشركة الروسية، وهنا أيضا بقيت التفاصيل «أسرارا تجارية» لم يعلن عنها. بعد ذلك عادت «روسنفت» في أبريل (نيسان) من العام الجاري، ومنحت الشركة الفنزويلية دفعة مقدما قيمتها 015.1 مليار دولار، بموجب عقد جديد

بين الجانبين لتصدير النفط الفنزويلي. وكانت الشركة الروسية منحت الشركة الفنزويلية خلال عام 2016 عدة دفعات مقدما، بلغت قيمتها نحو 5.2 مليار دولار. وقال بافل فيودوروف، نائب رئيس «روسنفت»، إن الشركة لا تخطط لتسديد دفعات مقدما جديدة للجانب الفنزويلي عن صادرات النفط، لافتا إلى أن وضع الشركة الفنزويلية قد يتغير، وأكد أنه يتم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان الحصول على تلك الدفعات وفق صيغة تتمتع بمستويات عالية من ضمان القدرة على الدفع .وتشهد فنزويلا حاليا اضطرابات سياسية ومواجهات بين السلطات والمعارضة، وتعيش البلاد أوضاعا اقتصادية سيئة خلال السنوات الماضية. وتتوقع وكالة «فيتش «الدولية أن يتراجع احتياطي فنزويلا من العملات الصعبة حتى 1.10 مليار دولار بحلول صيف عام 2017 ،أي بتراجع نحو 7 في المائة منذ بداية العام، وبنحو 90 في المائة منذ عام 2013 ،حين كان ذلك الاحتياطي في الذروة . وبلغ التضخم نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية العام الماضي مستوى 900 في المائة. ويحذر محللون من تدهور خطير للاقتصاد الفنزويلي في ظل تفاقم الأزمة السياسية الحالية، رغم ذلك فإن إيغر سيتشين، مدير عام «روسنفت»، قال في تصريحات يوم 3 أغسطس (آب) الجاري، إن شركته لا تنوي إنهاء التعاون مع فنزويلا، وقال إن «هذه البلد تحتل المرتبة الأولى في العالم بحجم الاحتياطي النفطي فيها... ومن هذه الزاوية، فإن أي شركة نفطية يجب أن تسعى للعمل في فنزويلا.«

- **النهار – الجمعة 11.08.2017**
  - "أوبيك" متفائلة..الطلب على النفط سيرتفع؟

التفاصيل:

"أوبيك" متفائلة..الطلب على النفط سيرتفع؟

تتوقع منظمة "أوبيك" ارتفاع الطلب على نفطها الخام في 2018 بسبب تنامي الاستهلاك العالمي وتباطؤ نمو إمدادات المنتجين المنافسين، لكن قفزة جديدة شهدها إنتاج المنظمة تشير إلى أنّ السوق ستظل تشهد فائضاً في المعروض رغم جهود كبح الإنتاج .

وفي تقريرها الشهري، قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول إن العالم سيحتاج إلى 32.42 مليون برميل يومياً من نفطها في العام المقبل بزيادة 220 ألف برميل يومياً عن التوقعات السابقة.

لكن المنظمة التي تضم 14 دولة منتجة قالت أيضا إن إنتاجها من النفط في تموز جاء أعلى من الطلب المتوقع، بقيادة زيادات في إنتاج ليبيا ونيجيريا عضوي أوبك المعفيين من التخفيضات التي تقودها أوبك بهدف التخلص من فائض المعروض.

وقالت أوبيك في التقرير إن إنتاجها من النفط زاد 173 ألف برميل يوميا في تموز إلى 32.87 مليون برميل يوميا بقيادة إنتاج العضوين المعفيين علاوة على السعودية أكبر مصدر للنفط. وتعني الأرقام أن نسبة التزام أوبك بتعهدها بخفض الإنتاج بلغت 86 في المئة وفقا لحسابات رويترز، انخفاضا من 96 في المئة في التقديرات الأولية لشهر حزيران، لكن معدل الامتثال يظل مرتفعا وفقا لمعايير أوبك.

- **الحياة – الجمعة 11.08.2017**

• أسعار النفط تواصل تراجعها في آسيا

التفاصيل:

أسعار النفط تواصل تراجعها في آسيا

تواصل أسعار النفط تراجعها اليوم (الجمعة) في اسواق آسيا، حيث يغلب القلق من العرض العالمي المفرط على كل المسائل الاخرى.

وخسر برميل النفط الخفيف «لايت سويت كرود» تسليم ايلول (سبتمبر) 12 سنتاً ليصل سعره الى 48.47 دولاراً في المبادلات الالكترونية في آسيا.

اما برميل «برنت» المرجع الاوروبي للنفط، تسليم تشرين الاول (اكتوبر) فقد انخفض 17 سنتاً الى 51.73 دولاراً.

وقال المحللون ان تقريراً لـ «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (اوبك) يفيد بان انتاج الذهب الاسود ارتفع في تموز (يوليو) الماضي، ما يؤثر على الاسواق. وفي الوقت نفسه، تدفع انباء تفيد ان حقلاً نفطياً روسياً عملاقاً لمجموعة «غازبروم» سيستأنف عمله، الاسعار الى الانخفاض.

واضاف المحللون ان «المستثمرين يفضلون التركيز على هذين العاملين اكثر من اعلان الاربعاء الماضي عن خفض مخزون الخام الاميركي».

وقال المحلل لدى مجموعة «اكسي تريدر» غريغ ماكينا ان «غازبروم اعلنت الليلة الماضية انه اصبح من الممكن اقتصادياً استئناف الانتاج في احد حقولها المتوقفة، مع انتهاء الاتفاق بين الدول الاعضاء وغير الاعضاء في أوبك».

وأضاف ماكينا: «نعرف ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان حريصاً على المشاركة في جهود ضمان استقرار السوق النفطية، لكننا سمعنا أيضاً مرات عدة من الروس والمنتجين الروس انه فور انتهاء الاتفاق، ستقوم روسيا باستئناف الضخ».

واتفقت هذه البلدان في نهاية 2016 على خفض انتاجها حتى آذار (مارس) 2018 لمحاولة اعادة التوازن الى السوق.

وكانت أسعار النفط اغلقت على تراجع قدره 97 سنتاً في سوق المبادلات في نيويورك حيث بلغ سعر البرميل الواحد 48.59 سنتا. وفي سوق لندن خسر برميل «برنت» ثمانين سنتا واغلق على 51.90 دولاراً.

- **جريدة الجريدة – الجمعة 11.08.2017**

• النفط الكويتي يرتفع 16 سنتا ليبلغ 49.65 دولار

التفاصيل:

النفط الكويتي يرتفع 16 سنتا ليبلغ 49.65 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 16 سنتا في تداولات أمس الخميس ليبلغ مستوى 49.65 دولار أميركي مقابل 49.49 دولار للبرميل في تداولات يوم الثلاثاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط الخام في تعاملات أمس لتصل إلى أعلى مستوياتها في نحو ثلاثة أشهر بعد أن نجحت العقود الآجلة للنفط في المحافظة على مكاسبها التي حققتها

بعد صدور التقرير الأسبوعي لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية وأظهر تراجع المخزونات الأمريكية من النفط الخام للأسبوع السادس على التوالي مما أضاف إلى حالة التفاؤل بشأن عودة السوق النفطي إلى التوازن.
وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر بنحو 60 سنتا لتصل إلى مستوى 50ر22 دولار للبرميل كما ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج (برنت) تسليم أكتوبر أمس بنحو 83 سنتا لتصل إلى مستوى 53ر53 دولار للبرميل.

- **صحيفة الاقتصادية – الجمعة 11.08.2017**
  - أسعار النفط تواصل تراجعها في آسيا
  - فنزويلا .. الإنتاج النفطي الأدنى منذ ربع قرن يلهب الأسعار ·
  - »أرامكو» لـ"الاقتصادية": سنرفع طاقة شبكة الغاز الرئيسة إلى 9.6 مليار قدم مكعبة يوميا بنهاية العام
  - "نفط الكويت" تطرح مشروع الغاز الحر بـ 1.2 مليار دينار
  - الارباح الصافية لبتروبراس البرازيلية النفطية تتراجع الى مئة مليون دولار

التفاصيل:

أسعار النفط تواصل تراجعها في آسيا
تواصل اسعار النفط تراجعها الجمعة في اسواق آسيا حيث يغلب القلق من العرض العالمي المفرط على كل المسائل الاخرى. وحوالى الساعة 04,45 بتوقيت غرينتش، خسر برميل النفط الخفيف (لايت سويت كرود) تسليم ايلول/سبتمبر 12 سنتا ليصل سعره الى 48,47 دولارا في المبادلات الالكترونية في آسيا. اما برميل البرنت المرجع الاوروبي للنفط، تسليم تشرين الاول/اكتوبر فقد انخفض 17 سنتا الى 51,73 دولارا. وقال المحللون ان تقريرا لمنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) يفيد بان انتاج الذهب الاسود ارتفع في تموز/يوليو، ما يؤثر على الاسواق. وفي الوقت نفسه، تدفع انباء تفيد ان حقلا نفطيا روسيا عملاقا لمجموعة غازبروم سيستأنف عمله، الاسعار الى الانخفاض. واضافوا ان المستثمرين يفضلون التركيز على هذين العاملين اكثر من اعلان الاربعاء عن انخفاض مخزون الخام الاميركي. وقال غريغ ماكينا المحلل لدى مجموعة "اكسي تريدر" ان "غازبروم اعلنت الليلة الماضية انه اصبح +من الممكن اقتصاديا+ استئناف الانتاج في احد حقولها المتوقفة، مع انتهاء الاتفاق بين الدول الاعضاء وغير الاعضاء في اوبك".
وكانت كل هذه البلدان اتفقت في نهاية 2016 على خفض انتاجها حتى آذار/مارس 2018 لمحاولة اعادة التوازن الى السوق. واضاف ماكينا "نعرف ان الرئيس الروسي (فلاديمير) بوتين كان حريصا على المشاركة في جهود ضمان استقرار السوق النفطية، لكننا سمعنا ايضا مرات عدة من الروس والمنتجين الروس انه فور انتهاء الاتفاق، ستقوم روسيا باستئناف الضخ". وكانت اسعار النفط اغلقت على تراجع قدره 97 سنتا في سوق المبادلات في نيويورك حيث بلغ سعر البرميل الواحد 48,59 سنتا. وفي سوق لندن خسر برميل البرنت ثمانين سنتا واغلق على 51,90 دولارا.

فنزويلا .. الإنتاج النفطي الأدنى منذ ربع قرن يلهب الأسعار ·

أكد تقرير "شيب آند بونكر" الدولي المعني بالشحن والمخزونات النفطية أن تصاعد الأزمة في فنزويلا سيؤدي إلى تقليص المعروض النفطي العالمي ونمو الأسعار على نحو قد يعزز خطط منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" للتغلب على تخمة المعروض الحالية في أسواق النفط .

وأوضح التقرير الدولي أن إنتاج النفط في فنزويلا تراجع بنحو 13 في المائة هذا العام ومرشح لمزيد من التراجعات الحادة في الأعوام المقبلة مشيرا إلى أنه وبسبب تصاعد الأزمة الاقتصادية في البلاد قامت شركات النفط العالمية بسحب الموظفين والعمال إلى خارج فنزويلا .وقال التقرير إن أسعار النفط قد تشهد قفزات في حالة تطبيق العقوبات الاقتصادية الأمريكية على فنزويلا خاصة فيما يتعلق بوقف الصادرات من النفط الأمريكي الخفيف إلى فنزويلا التي يتم مزجها مع الخام الفنزويلي الثقيل وإعادة تصديرها مرة أخرى، مضيفا أن الإنتاج النفطي في كراكاس على وشك أن يختتم العام الحالي عند أدنى مستوى له في 25عاما .وتوقع التقرير أن تنضم ليبيا ونيجيريا إلى اتفاق خفض الإنتاج قريبا عقب الزيادات والانتعاشات الواسعة في الإنتاج التي حدثت في الشهور الأخيرة مؤكدا أن انضمام الدولتين إلى الاتفاق، ومخاطر الحرب الاهلية في فنزويلا سيكونوا قاردين على التعجيل ببلوغ أوبك أهدافها في القضاء على وفرة المعروض وتحقيق التوازن بين العرض والطلب .ويترقب السوق الاجتماع الفني الجديد الذي دعت له منظمة أوبك في فيينا يوم 21 أغسطس الحالي والذى من المتوقع أن يقدم إسهامات جيدة على طريق زيادة امتثال المنتجين لخطط خفض الإنتاج وضبط المعروض النفطي خاصة لدول أوبك بعد زيادات واسعة حدثت في الشهور الماضية .وتفاعلت السوق إيجابيا مع لقاء الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب خادم الحرمين الشريفين مع وزير النفط العراقي جبار اللعيبي حيث تم التوافق على ضرورة تعاون الدولتين –وهما أكبر منتجين في أوبك – من أجل زيادة الامتثال لاتفاق خفض الإنتاج وزيادة التنسيق والتعاون فيما يتعلق بالسياسات النفطية .وفي هذا الإطار، أوضح لـ "الاقتصادية"، لاديسلاف جانييك مدير شركة سلوفاكيا للنفط "سلفونفط"، أن المباحثات الناجحة السعودية العراقية سيكون لها مردود كبير على استقرار السوق خاصة أنها تجيء لتنسيق المواقف بين أكبر منتجين داخل منظمة أوبك مشيرا إلى أن حرص نائب الملك وولى العهد على إجراء مباحثات موسعة مع وزير النفط العراقي يعكس اهتمام السعودية بتوسعة وتنمية التعاون مع كبار المنتجين ودفع جهود إنجاح اتفاق خفض الإنتاج .وقال جانييك إن اتفاق خفض الإنتاج في الإجمال اتفاق ناجح ومؤثر، وهو ما ثبت في السوق في الشهور الماضية، وتحديدا منذ بداية تطبيق الاتفاق في يناير الماضي ولعل أبرزالانجازات هو التقلص الملحوظ والجيد في مستويات المخزونات النفطية .ونوه إلى أنه من الطبيعي أن تكون لكل تجربة جديدة بعض السلبيات ولكنها لا تعني فشل أو عدم فاعلية الاتفاق لافتا إلى أن أبرز الصعوبات تمثلت في ضعف امتثال بعض المنتجين وهو الأمر الذي تتولى أوبك بجدية علاجه على نحو فعال وسريع متوقعا أن يحقق الاتفاق نتائج أفضل وأكثر تأثيرا في استعادة استقرار السوق خلال الشهور المتبقية من عمر الاتفاق حتى مارس المقبل .ومن ناحيته، يقول لـ "الاقتصادية"، رالف فالتمان المحلل في شركة "اكسبرو" للخدمات النفطية، إن هناك عوامل إيجابية كثيرة في السوق وأبرزها تحسن مؤشرات الطلب وزيادة السحب من المخزونات ولكن أكبر صدمة انعاشية للسوق بحسب تقدير أغلب المراقبين للسوق تتمثل في إقدام عملاق النفط السعودي "أرامكو" على إبلاغ عملائها حول العالم بتخفيضات حادة في الامدادات الشهر المقبل تتجاوز 520 ألف برميل يوميا .وشدد فالتمان على أهمية استكمال الجهود السعودية بالتنسيق مع بقية المنتجين خاصة من خارج أوبك حيث تخطط دولة مثل البرازيل لزيادات واسعة في الإنتاج خاصة مع التوسع الكبير في الإنتاج من الحقول البحرية هناك والتى تتسم بانخفاض تكلفة البرميل إلى حد يصل إلى 8 دولارات للبرميل في حقل يسمي "قبل الملح ."ومن جانبه، أوضح لـ "الاقتصادية"، كريس تيلور مدير شركة "اكتيف" للطاقة، أن فنزويلا دخلت مستنقع واسع من مخاطر الحرب الأهلية وانتشار العنف ونقص الخدمات الأساسية وأن الأمر طال القطاع النفطي بشكل كبير حيث هبط إنتاج البلاد الغنية بالنفط وأحد مؤسسي منظمة أوبك بشكل دراماتيكي مما قد يلهب أسعار النفط العالمية بنحو من 7 إلى 10 دولارات اضافية .

وقال تيلور أن أوبك لا تعول كثيرا على الأوضاع في فنزويلا لإنعاش أسعار النفط حيث تعتبر فنزويلا منتجا صغيرا كما أنها لا تركز على الأسعار بل تدعم الاستقرار في الدول الأعضاء وهو ما جعلها تمنح إعفاء لكل من نيجيريا وليبيا تقديرا لظروفهما الاقتصادية وذلك على الرغم من تأثيراتهما الواسعة على المعروض النفطي .من ناحية أخرى وفيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط أمس، بفعل بواعث القلق من استمرار تخمة المعروض العالمية لفترة طويلة في الوقت الذي تدرس روسيا فيه زيادة الإنتاج في المستقبل بينما رفعت أوبك بالفعل إنتاجها في تموز (يوليو) الماضي .وقال ممثل لشركة جازبروم نفط الروسية إن الشركة ترى "جدوى اقتصادية" في استئناف الإنتاج من حقول قديمة بعد انتهاء الاتفاق العالمي بين أوبك والمنتجين غير الأعضاء . وكان الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط منخفضا 35 سنتا بما يعادل 7.0 في المائة إلى 21.49 دولار للبرميل، بحلول الساعة 12:16 بتوقيت جرينتش. ونزلت العقود الآجلة لخام برنت 16 سنتا أو 3.0 في المائة إلى 54.52 دولار للبرميل .ورفعت منظمة البلدان المصدرة للبترول توقعاتها للطلب على النفط في 2018 وخفضت توقعاتها لإنتاج المنافسين في العام المقبل لكن زيادة جديدة في إنتاج المنظمة تنبئ بأن فائض المعروض سيستمر رغم جهود الحد منه .وأفادت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات الخام في الولايات المتحدة انخفضت الأسبوع الماضي مع زيادة إنتاج المصافي بينما ارتفعت مخزونات البنزين وتراجعت مخزونات نواتج التقطير .وتقلصت مخزونات الخام بمقدار 5.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الرابع من آب (أغسطس) مقارنة مع توقعات محللين بانخفاض قدره 7.2 مليون برميل .وارتفعت المخزونات في محطة التسليم في كوشينج في أوكلاهوما بواقع 569 ألف برميل، وأظهرت بيانات الإدارة أن استهلاك المصافي زاد بواقع 166 ألف برميل يوميا بينما ارتفع معدل الاستفادة من طاقة المصافي الإنتاجية بواقع 9.0 نقطة مئوية إلى 3.96 في المائة، وهو أعلى مستوى منذ آب (أغسطس) 2005 . وارتفعت مخزونات البنزين 4.3 مليون برميل مقارنة مع توقعات في استطلاع لآراء المحللين بانخفاض قدره 5.1 مليون برميل، ووفقا لبيانات الإدارة، هبطت مخزونات نواتج التقطير التي تشمل الديزل وزيت التدفئة بواقع 7.1 مليون برميل مقارنة بتوقعات هبوط قدره 131 ألف برميل، وتقلصت واردات الولايات المتحدة من الخام الأسبوع الماضي بمقدار 496 ألف برميل يوميا. وتخفض منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" الإنتاج بمقدار 8.1 مليون برميل يوميا في إطار اتفاق يمتد حتى آذار (مارس) عام 2018 ،ودعم هذا الاتفاق الأسعار لكن انتعاش الإنتاج في ليبيا ونيجيريا عضوي أوبك المعفيين من اتفاق خفض الإنتاج عرقل تلك الجهود.

»أرامكو» لـ"الاقتصادية": سنرفع طاقة شبكة الغاز الرئيسة إلى 9.6 مليار قدم مكعبة يوميا بنهاية العام

في قلب الصحراء، وبالقرب من محطة الضخ رقم ثلاث التي لا يفصلها عن مدينة الرياض أكثر من 100 كيلومتر شرقًا، هناك قصة تستحق أن تُروى، أبطالها شباب سعوديون يعملون في مرافق "أرامكو السعودية"، استطاعوا تحقيق إنجاز مهم يتمثَّل في إنشاء أول محطتين لضغط وضخ الغاز الطبيعي في المملكة، وهما أول محطتين من مجموعة من المحطات التي ستُسهم في تحقيق نقلة نوعية لتلبية الطلب المتسارع على الغاز الطبيعي في المملكة، كما يقلِّل الطلب على الزيت الخام واستخدامه في توليد الطاقة الكهربائية، ويُعزِّز المحافظة على البيئة من خلال استخدام الغاز الطبيعي كوقود نظيف.

وقالت شركة "أرامكو" لـ "الاقتصادية": إنه وبجهود وسواعد أبناء هذا الوطن المعطاء، وبمتابعة دقيقة من قبل الإدارة، حصل هذا المشروع قبل أن يتم الانتهاء من العمل به على جائزة دولية من معهد الإنشاءات الصناعية ومقره أوستن، تكساس في الولايات المتحدة، وسلّمت الجائزة في

المؤتمر السنوي للمعهد الذي عقد في مدينة أورلاندو بولاية فلوريدا الأمريكية في الأول من آب (أغسطس) الجاري.
وبينت الشركة، أنه نظرا للطلب المتزايد الذي يشهده الغاز الطبيعي في الوقت الحالي على مستوى المملكة لدعم قطاعي المرافق والصناعة، وتلبية لهذا الطلب، اعتمدت "أرامكو السعودية" برنامجا لتوسعة شبكة الغاز الرئيسة من مرحلتين. حيث سترتفع الطاقة الاستيعابية لشبكة الغاز الرئيسة إلى 9.6 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم باكتمال المرحلة الأولى وذلك في نهاية 2017.
وستشهد المرحلة الثانية زيادة إنتاج شبكة الغاز الرئيسة إلى 12.5 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم في 2020. وقد تم التعجيل بالمرحلة الأولى من المشروع لتلبية التاريخ المحدد لبدء تشغيل محطة توليد الكهرباء المستقلة رابغ 2 في بداية العام الجاري لتفادي حرق الوقود السائل الذي يوفِّر حافزا اقتصاديا.
ويتضمَّن المشروع مدّ 960 كيلومترا من الأنابيب بقطر 56 بوصة، ومحطات صمامات الخط الرئيس، ومرافق إطلاق واستقبال أجهزة الكشط، ومنشآت توصيل الأنابيب أثناء تشغيل الخط، ومحطات تنقية الغاز من الشوائب، ومرافق قياس المنتجات المسلّمة.
كما يشمل المشروع محطتي تقوية ضغط الغاز في محطتي الضخ شرق - غرب رقم 3 و5 وتشمل محطة استقبال وضخ الغاز، ومرشحات للشوائب، وعدادات الغاز، ومبنى معدات الكهرباء وتوزيعها، ومبنى التحكم والتشغيل.
وأوضحت الشركة أن الهدف الرئيس لهذا المشروع الحيوي هو المحافظة على استمرارية الأعمال، وتلبية الطلب، حيث سيتيح هذا المشروع للشركة الوفاء بالتزامها بتوريد غاز البيع إلى "مدينة الملك عبدالله الاقتصادية" ومحطة توليد الكهرباء المتكاملة "رابغ 2"، كما سيدعم اقتصاد المملكة من خلال استخدام غاز البيع بدلا من الوقود السائل.
وسيتم ضخ غاز البيع إلى المحطة عبر خطوط أنابيب شبكة الغاز الرئيسة، إذ يتم قياسه وتنقيته من الشوائب داخل مرافق المحطة قبل ضغطها باستخدام مرحلة واحدة لرفع ضغط الغاز، ثم يتم تبريد الغاز المضغوط قبل أن يتم قياسه وإعادة ضخه إلى خطوط أنابيب الشبكة الرئيسة.
وقال صالح الوادعي، مدير المشروع، شارحا تفاصيل الإنجاز في هذا المشروع: "إن هذا المشروع أحد مشاريع التحوُّل الاستراتيجي في المملكة للاعتماد على الغاز بدلا من البترول، بحيث يتم استخدام الغاز الطبيعي بدلا عن حرق الزيت لتوليد الكهرباء."
وأضاف: إن البطل الحقيقي وراء هذا الإنجاز هو العمل الجماعي، وتحمل المسؤولية، ونقل المعرفة، فعلى الرغم من أن 70 في المائة من العاملين في المشروع لديهم خبرة أقل من عامين في العمل، وهناك 17 موظفا ممن التحقوا بالمشروع حديثا ولم يكملوا في العمل عاما واحدا، إلا أننا وضعناهم في قلب المهمة ومنحناهم الثقة، وبالمقابل أبدعوا وتمكنوا من تحقيق هذا الإنجاز، فقد منحنا صلاحيات للشباب بإشراف من الإدارة وتأكدنا من قدرتهم على مواجهة التحديات، والآن لدينا جيل كامل من الشباب السعودي القادر على إدارة مشروع كبير بمفرده، وهذا بحد ذاته إنجاز يُضاف إلى إنجازات شركتنا العملاقة.
واستطرد: "إحدى المبادرات التي قمنا بها في هذا المشروع هي توفير وظائف لعدد من الشباب السعوديين من خرّيجي الجامعات الصينية، لكي يكونوا همزة الوصل بيننا وبين المقاول "شركة صينية"، وأثمر ذلك عن ترجمة كتيب السلامة الخاص بأرامكو السعودية إلى اللغة الصينية لكي يستخدمه عمال المقاول وبالتالي نتأكد من أن الجميع ملتزمون بأنظمة وقوانين السلامة وهو ما حدث عندما أكملنا بمشيئة الله 11 مليون ساعة عمل دون أي إصابة."
وما يلفت الانتباه في هذا المشروع هو أن أغلب المشرفين على أعمال الإنشاء في المشروع هم من الشباب.
وقال محمد منزوري، مهندس ثانٍ بالمشروع: "إن أغلب المشرفين على أعمال الإنشاء منذ بداية المشروع شباب، بعضهم حديث التخرج وهذا هو أول مشاريعهم على الإطلاق، ورغم ذلك، فإن معدلات الإنجاز قياسية في كل مناطق العمل في المشروع، ويتابع الشباب سير العمل بصورة

يومية مع المقاولين، ونقوم يوميًّا بمناقشة العمل وتبادل الخبرات بين الجميع."
بدوره قال فهد فرحان الراشد، خريج جامعة ويست فرجينيا، المسؤول عن استكمال الأعمال الميكانيكية في المشروع: "بدأنا العمل في هذا المشروع من الصفر، كل هذه المساحة كانت صحراء، لكننا تمكنّا من تحويلها إلى حقل عمل مزدحم بفضل الجهود المخلصة وتشجيع الإدارة."
وعن طبيعة الأعمال الميكانيكية التي يقوم بها، يقول الراشد: ننتهي الآن من العمل في وحدة إزالة الشوائب من الغاز، وهي الوحدة التي يدخل إليها الغاز غير النقي الذي يكون غالبا مصحوبا بالشوائب، وذلك لتنقيته في 12 دورة تنقية.
وأضاف: "هناك عديد من مهندسي أرامكو السعودية، ودورنا هو تعزيز الاتصال بين جميع عناصر المشروع من مقاول ومنفذين والإدارة في أرامكو السعودية. نحن نعمل 12 ساعة يوميّا، ولا نجد في ذلك إرهاقا أو مجهودا زائدا لأننا ننظر إلى الهدف الأكبر الذي سيتحقق، وهو مشروع ضخم يُسهم في نهضة بلادنا."
وأكد ذياب محمد العوفي، مساعد مهندس، تخرَّج في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن العام الماضي، وهو مشرف على إنشاء وحدة المنافع والكهرباء بالمشروع، أنه منذ اليوم الأول للعمل منحته إدارة المشروع الثقة وطلبت منه الإشراف على إنشاء هذه الوحدة رغم أن هذا هو مشروعه الأول.
وقال العوفي: "متحمس جدا للمشاركة في هذا المشروع الذي اعتبره شهادة ميلادي الحقيقية للعمل الهندسي، ونحن هنا نمزج بين الشباب ذوي الخبرة وهؤلاء الذين يعملون لأول مرة في مشروع عملاق مثل هذا."
بدوره، أفاد أحمد داغستاني، مرشد عقود في المشروع، الذي تخرَّج في جامعة ديبوال الأمريكية، متخصصا في إدارة الأعمال، أن إدارة المشروع تؤمن بالشباب وقدرتهم على الإنجاز، لذا منحتهم الثقة وساعدتهم على تحقيق هذه الإنجازات، فأغلب الأعمال الإنشائية سبقت الوقت المحدد، كما أن نسبة السعودة مرتفعة في جميع مراحل المشروع.
عن متابعة الأعمال الإنشائية في وحدة النيتروجين، قال منصور عبدالله الجمعان، الذي تخرَّج في جامعة الملك فيصل متخصصا في الهندسة الميكانيكية: "إن دور الوحدة لاستخلاص النيتروجين من الجو عن طريق معمل توليد النيتروجين وتخزينه للاستخدام في المحطة"، مشيرًا إلى أن العمل في مشروع المحطة أضاف له خبرات لم يكن ليحصل عليها إلا بعد سنوات طويلة.

"نفط الكويت" تطرح مشروع الغاز الحر بـ 1.2 مليار دينار

كشف مصدر نفطي مسؤول أن "نفط الكويت" حصلت على الموافقات الرسمية لطرح مشروع المرحلة الثانية من الغاز الحر (الجوراسي) اعتبارا من يوم الأحد المقبل في الجريدة الرسمية، وبقيمة تقديرية تبلغ 1.2 مليار دينار (الدولار يساوي 302 فلس) ، متوقعا أن تنتهي الشركة من إجراءات الطرح والترسية النهائية في بداية 2018.
وقال المصدر ، لجريدة (الأنباء) الكويتية في عددها الصادر الخميس ، إن الشركة حددت مجموعة من الشركات العالمية المتخصصة في تطوير الحقول الجوراسية والتي نفذت مشاريع في السابق بين مليار و2 مليار دولار، مشيرا الى أن المشروع يهدف الى إنتاج مليار قدم مكعبة من الغاز الحر.
وذكر أن برنامج تطوير الغاز الحر في الكويت يمتد لسنوات عديدة قد تصل الى 10 سنوات.
وبيّن أن مرافق الغاز الحر ستكون ملكيتها مناصفة ما بين "نفط الكويت" والشركة التي ستنفذ المشروع وليس كالسابق الذي كان يعتمد على نظام التأجير.
وتتولى شركة فلور الأمريكية المتخصصة في الهندسة والإنشاءات أعمال التصميم للمشروع.
وأضاف أن الشركة استطاعت زيادة معدلات الإنتاج من الغاز الحر، ومن المتوقع ان تصل الى 500 مليون قدم مكعبة نهاية العام الحالي، وذلك من خلال استراتيجيتها واضحة المعالم في

الاستكشاف والإنتاج.
وذكر أن عمق الطبقات الجيولوجية المراد استكشافها والمتوقع احتواؤها على الغاز الحر من أهم العقبات التي تواجه الشركة، حيث أنها تحتاج إلى منصة حفر آبار تنطبق عليها معايير الحفر للأعماق البعيدة وخصوصا بالنسبة لطبقتي الخف وعنيزة اللتين تتصفان بالضغط العالي وشدة الحرارة.
وكان قد تم اختيار شركة بتروفاك البريطانية من قبل إحدى الشركات المحلية لتصبح شريكا من الباطن في تنفيذ مشروع الغاز الجوراسي في شمال البلاد، قبل ان يواجه المشروع تحديات في التمويل وهو ما دفع "نفط الكويت" الى سحب المشروع وإعادة طرحه على هيئة مناقصة.
من جهة ثانية، قال المصدر ان الشركة وافقت على ترسية مشروع استبدال محطات الكهرباء الفرعية المرفوعة القديمة في منطقة غرب الكويت بقيمة 6ر3 ملايين دينار على شركة أو اند جي الهندسية للتجارة العامة والمقاولات.

الارباح الصافية لبتروبراس البرازيلية النفطية تتراجع الى مئة مليون دولار
اعلنت المجموعة النفطية البرازيلية بتروبراس انها حققت ارباحا صافية تبلغ 316 مليون ريال (مئة مليون دولار) في الفصل الثاني من 2017، في تراجع نسبته 90 بالمئة بالمقارنة مع الاشهر الثلاثة الاولى من السنة. ومع ذلك، تسجل المجموعة للفصل الثالث على التوالي ارباحا بعد تضررها بتراجع اسعار النفط وكذلك بفضيحة فساد خطيرة. وكانت قد سجلت خسارة صافية تبلغ 14,8 مليار ريال في 2016 (4,255 مليار دولار بمعدل اسعار الصرف العام الماضي). واطلقت المجموعة خصوصا عمليات تنازل عن حصص في محاولة للخروج من ثلاث سنوات من الخسائر الكبيرة. وقالت المجموعة ان ارباحها الصافية اذا اخذت ارقام النصف الاول من السنة في الاعتبار، تبلغ 4,8 مليارات ريال بينما كانت الشركة قد خسرت 876 مليون ريال العام الماضي. واشارت في بيان الى ان هذا الرقم "يعكس تحسنا في ارقام العمليات على الرغم من تراجع مبيعات المشتقات النفطية في السوق البرازيلية". والى جانب تراجع نسبته 7 بالمئة في مبيعات المشتقات النفطية، تأثرت نتائج الفصل الثاني ايضا بنفقات الانضمام الى برنامج للنظام الضريبي. وتشكل بتروبراس محور فضيحة فساد مدوية اكدها التحقيق الواسع الذي يحمل اسم "الغسل السريع."

- **The Daily Star –Friday 11.08.2017**
  - Petrobras profits plummet in second quarter
  - Saudis contributed to July boost in oil output: OPEC

Details:

Petrobras profits plummet in second quarter
RIO DE JANEIRO: Brazil's troubled oil giant Petrobas on Thursday reported a 93 percent drop in profits in the second quarter of 2017 from the previous three months.
Petrobras reported 316 million reais profits ($100 million), down from 4.4 billion in the first quarter.

It was still the third consecutive quarter of profits for the company, which has struggled in the aftermath of lower oil prices and its role at the center of a huge corruption scandal in Brazil.
In 2016 it lost 14.8 billion reais ($4.2 billion in the average exchange rate for last year). 2015 saw losses of 34.8 billion reais.
For the first half of 2017, net profits were 4.8 billion reais, compared to 876 million reais in losses in the same period last year.
This "reflects an improvement in operational results, despite weak sales of derivative products on the Brazilian market," Petrobras said.
The EBITDA for the second quarter of 2017 - earnings before interest payments, taxes, depreciation and amortization - reached 19.1 billion reais, compared to 20.3 billion in the same period in 2016.
"We had fairly positive results," Petrobras CEO Pedro Parente told a media conference.
The drop in net profits was due to "extraordinary factors," he said.

Saudis contributed to July boost in oil output: OPEC

PARIS: Crude oil production by OPEC members increased slightly in July, including Saudi Arabia, which had championed efforts by the oil cartel and allies to extend an output freeze.
Output from the 14 cartel members hit 32.87 million barrels per day (mbd) in July according to secondary sources, OPEC said in its monthly report on the oil market, up from 32.69 mbd in June.
"Crude oil output increased mostly in Libya, Nigeria, and Saudi Arabia," the report said.
OPEC and a number of other producers including Russia agreed in May to extend production cuts, originally agreed last year, into 2018 to ease a global supply glut and support the price of crude.
But oil prices have not been able to push up durably from around $50 a barrel as some exporters have produced more oil than agreed under the November deal, raising doubts about OPEC's ability to enforce it.
While both Libya and Nigeria were exempted from the production cuts, Saudi Arabia was the motor behind the effort in May to extend the limits and is OPEC's largest producer by far.
Its output increased to 10.067 mbd in July from 10.035 mbd in June, according to secondary sources, which would put it just above its agreed output ceiling.
Saudi Arabia did not supply production figures directly to OPEC.
Technical experts from OPEC and its allies met in Abu Dhabi this week and the cartel said after the talks that they "remain steadfast in their commitment to fulfil" the November deal.
Decisions at the meeting, attended by Russia and Saudi Arabia, will "help facilitate full conformity" with production cuts, it said.

Last month, OPEC said there was "room for improvement" in implementing the deal and called on countries that signed the deal to "promptly reach full conformity."
OPEC increased slightly its forecast for growth in global oil demand to an increase of 1.37 mbd this year, with overall demand at 96.49 mbd. It also increased its forecast for demand growth in 2018 to 1.28 mbd, with demand hitting 97.77 mbd.

- **L'Orient Le Jour – Vendredi 11.08.2017**
  - Rapport de l'OPEP : la production augmente et dépasse les limites imposées

Details:

Rapport de l'OPEP : la production augmente et dépasse les limites imposées
L'OPEP a rendu un rapport mitigé hier, optimiste sur la demande mais montrant aussi une hausse de la production du cartel.
La production de pétrole brut de l'OPEP a légèrement progressé en juillet par rapport au mois précédent, soutenue par la Libye et le Nigeria mais aussi par l'Arabie saoudite, selon un rapport de l'organisation publié hier.
Ce rapport apporte des éléments mitigés sur le marché de l'or noir. Tout d'abord, le cartel a « confirmé ce que craignaient les investisseurs depuis plusieurs mois, à savoir une nouvelle augmentation de sa production », a commenté Enrico Chiorando, analyste chez Love Energy. En effet, la production de brut des 14 membres du cartel a atteint 32,87 millions de barils par jour (mbj) en juillet après 32,69 en juin, selon une estimation des sources secondaires (ne provenant pas directement des pays concernés) de l'Organisation des pays exportateurs de pétrole. Or, l'OPEP et d'autres pays partenaires (dont la Russie) ont décidé fin 2016 de réduire leurs extractions jusqu'en mars 2018 pour limiter l'offre sur le marché mondial et tenter de redresser les prix du baril. Ces pays se sont réunis en début de semaine pour une réunion technique à Abou Dhabi, au cours de laquelle ils ont une nouvelle fois promis de respecter cet accord.
Mais si la production a décliné en Irak, en Angola et au Venezuela, pays touché par de graves troubles politiques, elle a en revanche augmenté en Libye, note l'OPEP dans son rapport mensuel. En raison des tensions géopolitiques, Tripoli est, comme le Nigeria, exemptée de l'accord de limitation de la production en vigueur. Une situation que le cartel « va peut-être devoir changer », a prévenu Neil Wilson, analyste chez ETX Capital. La production des deux pays a en effet été affectée par des conflits armés et des sabotages, mais elle semble avoir repris, poussant les investisseurs à appeler l'OPEP à leur fixer des objectifs de production.
L'Arabie saoudite, l'un des chefs de file du cartel et premier exportateur mondial, a également vu sa production progresser, modestement, de 31 800 barils par jour.

Optimisme de l'OPEP
« Le niveau d'adhérence aux objectifs est de 86 %, ce n'est pas mauvais (...) mais c'est moins bien qu'auparavant. Reste à voir si l'accord continue d'être de moins en moins respecté ou si le cartel peut redresser la barre », a ajouté M. Wilson.
Dans son rapport mensuel, le cartel a aussi apporté un élément plaidant plutôt pour une remontée des prix en relevant sa prévision de demande mondiale d'or noir, qui devrait progresser de 1,37 mbj à 96,49 mbj cette année puis de 1,28 mbj à 97,77 mbj en 2018. L'OPEP attribue cette révision aux performances économiques meilleures que prévu des pays développés de l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE) au deuxième trimestre.
Sur les marchés, les cours du pétole ont terminé en baisse hier soir. Le baril de « light sweet crude » (WTI) pour livraison en septembre, référence américaine du brut, a terminé à 48,59 dollars sur le New York Mercantile Exchange (Nymex), perdant 97 cents par rapport à la clôture de mercredi. Sur l'Intercontinental Exchange (ICE) de Londres, le baril de Brent de la mer du Nord pour livraison en octobre a perdu 80 cents et a fini à 51,90 dollars sur l'Intercontinental Exchange (ICE) de Londres.

- **دار الخليج الاقتصادى – الجمعة 11.08.2017**
  - «برنت» يصعد مع انخفاض المخزونات الأمريكية - «أوبـك» متفائلـة بنمو الطلب على النفـط خـلال 2018

التفاصيل:

«برنت» يصعد مع انخفاض المخزونات الأمريكية - «أوبـك» متفائلـة بنمو الطلب على النفـط خـلال 2018

رفعت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» توقعاتها للطلب على نفطها الخام في 2018 بسبب تنامي الاستهلاك العالمي وتباطؤ نمو إمدادات المنتجين المنافسين، لكن قفزة جديدة شهدها إنتاج المنظمة تشير إلى أن السوق ستظل تشهد فائضا في المعروض رغم جهود كبح الإنتاج.
قالت «أوبك» في تقريرها الشهري الصادر أمس إن العالم سيحتاج إلى 32.42 مليون برميل يومياً من نفطها في العام المقبل بزيادة 220 ألف برميل يومياً عن التوقعات السابقة. وأبدت «أوبك» أيضاً تفاؤلها بالنمو الاقتصادي في 2018 وتقول إن مخزونات النفط في الاقتصادات المتقدمة انخفضت في يونيو/ حزيران وإنها ستنخفض أكثر في الولايات المتحدة، في مؤشر على أن جهود خفض الإنتاج التي تقودها أوبك تؤتي ثمارها.
وأضافت أوبك في التقرير: «في ظل الزخم المتواصل للنمو وتوقع استمرار النشاط في النصف الثاني من 2017، لايزال هناك مجال للصعود. من المرجح أن تشهد مخزونات الخام الأمريكية مزيداً من الانخفاض، في ضوء المعدلات القياسية لتشغيل المصافي الأمريكية.«
لكن المنظمة التي تضم 14 دولة منتجة قالت أيضاً إن إنتاجها من النفط في يوليو/ تموز جاء أعلى من الطلب المتوقع، بقيادة زيادات في إنتاج ليبيا ونيجيريا عضوي أوبك المعفيين من التخفيضات التي تقودها أوبك بهدف التخلص من فائض المعروض. وأضافت «أوبك» في التقرير أن إنتاجها من

النفط زاد 173 ألف برميل يوميا في يوليو/ تموز إلى 32.87 مليون برميل يومياً بقيادة إنتاج العضوين المعفيين علاوة على السعودية أكبر مصدر للنفط.
وتعني الأرقام أن نسبة التزام أوبك بتعهدها بخفض الإنتاج بلغت 86 في المئة وفقاً لحسابات رويترز، انخفاضا من 96 في المئة في التقديرات الأولية لشهر يونيو/ حزيران، لكن معدل الامتثال يظل مرتفعاً وفقاً لمعايير أوبك.
في سياق متصل، ارتفعت العقود الآجلة للنفط أمس بعدما أظهرت بيانات رسمية انخفاض مخزونات الخام الأمريكية أكثر من المتوقع لكن بعض المحللين قالوا إن السوق تتحرك في نطاق ضيق في ظل معاملات هادئة. وزاد خام القياس العالمي مزيج برنت 18 سنتاً أو 0.3 في المئة إلى 52.88 دولار للبرميل بعدما تراجع قليلاً في وقت سابق من الجلسة. وأغلق الخام مرتفعاً 1.1 في المئة الأربعاء بعد انخفاض استمر يومين. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 16 سنتاً أو 0.3 في المئة إلى 49.72 دولار للبرميل بعد انخفاضه في وقت سابق من الجلسة. وزاد الخام 0.8 في المئة في الجلسة السابقة.
وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن مخزونات الخام انخفضت في الأسبوع الماضي مع ارتفاع إنتاج المصافي إلى أعلى نسبة مئوية من الطاقة الإنتاجية في 12 عاما. وأظهرت البيانات الحكومية تراجع مخزونات النفط في الولايات المتحدة 6.5 مليون برميل الأسبوع الماضي، في حين كانت التوقعات تشير لانخفاضها 2.7 مليون برميل.
وتخفض منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) الإنتاج بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا في إطار اتفاق يمتد حتى مارس/ آذار عام 2018. ودعم هذا الاتفاق الأسعار لكن انتعاش الإنتاج في ليبيا ونيجيريا عضوي أوبك المعفيين من اتفاق خفض الإنتاج عرقل تلك الجهود. (رويترز)
»نفط الكويت» تطرح مشروع غاز بـ 1.2 مليار
كشف مصدر نفطي مسؤول أن «نفط الكويت» حصلت على الموافقات الرسمية لطرح مشروع المرحلة الثانية من الغاز الحر (الجوراسي) اعتباراً من يوم الأحد المقبل في الجريدة الرسمية، وبقيمة تقديرية تبلغ 1,2 مليار دينار (الدولار يساوي 302 فلس)، متوقعاً أن تنتهي الشركة من إجراءات الطرح والترسية النهائية في بداية 2018.
وقال المصدر إن الشركة حددت مجموعة من الشركات العالمية المتخصصة في تطوير الحقول الجوراسية والتي نفذت مشاريع في السابق بين مليار ومليارى دولار، مشيراً إلى أن المشروع يهدف إلى إنتاج مليار قدم مكعبة من الغاز الحر. وذكر أن برنامج تطوير الغاز الحر في الكويت يمتد لسنوات عديدة قد تصل إلى 10 سنوات. وبيّن أن مرافق الغاز الحر ستكون ملكيتها مناصفة ما بين «نفط الكويت» والشركة التي ستنفذ المشروع وليس كالسابق الذي كان يعتمد على نظام التأجير.
وتتولى شركة فلور الأمريكية أعمال التصميم للمشروع. وأضاف أن الشركة استطاعت زيادة معدلات الإنتاج من الغاز الحر.